



المؤتمر العام

C 93/27

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

الدورة السابعة والعشرون

روما، ٦-١١/٢٥-١٩٩٣

A

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

١ - أبدى المؤتمر، خلال دورته السادسة والعشرين، رغبة في أن يرفق في المستقبل بالحسابات المراجعة تقرير يبين الاجراءات التي اتخذتها المنظمة استجابة لتوصيات المراجع الخارجي. (١) ويقدم هذا التقرير معلومات عن متابعة التوصيات التي قدمها المراجع الخارجي في تقاريره عن الكشوف المالية للبرنامج العادي وبرنامج الامم المتحدة الانمائى خلال الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١. (٢)

البرنامج العادي

٢ - ترد توصيات المراجع الخارجي فيما يتعلق بأعمال البرنامج العادي في الفقرات ٣٧ و ٢٨ و ٤٢ من الوثيقة C 93/5. ويمكن تلخيص التوصيات والاجراءات التي اتخذتها المنظمة فيما يلي:

مسائل الادارة

٣ - وضع وتنفيذ نظام آلي جديد للشؤون المالية وشؤون العاملين

٣٧ (١) "دراسة جميع الطلبات المعلقة والتي تنادى باجراء تعديلات على النظام، والمشكلات التي أبلغ عنها جنبا الى جنب مع استعراض

(١) الفقرة ٢٢٩ من الوثيقة C91/REP
(٢) الوثيقتان C 93/5 و C 93/6.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات والا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القموى.

مجالات الاهتمام المستمر المعروفة. وفي حين أنه لا تتوافر أى أرقام دقيقة، فإن هناك عدد كبير من التقارير عن المشكلات مازالت معلقة، وهى مشكلات أثيرت قبل بدء عملية الطوارئ، فى ١٩٩١.

الاستجابة: درست حالة جميع الطلبات المعلقة بشأن ادخال تعديلات على النظام، ووضعت ضمن أولويات عملية اعداد استعراض التشغيل. وقد أسندت الأولوية المتقدمة لتقارير المشكلات هذه التى يتعين حلها لضمان نزاهة البيانات ولتيسير اغلاق الحسابات. ويجرى دراسة طلبات تعديل النظام، مرة أخرى، فى سياق التوصيات المادرة عن استعراض التشغيل.

٣٧ (ب) "لابد من دراسة نوعية توثيق النظم لتقدير مدى شمولها وأنيتهها، وكفايتها. وينبغي، علما اقتضى الأمر ذلك، تحسين مستوى توثيق النظم. ولقد علمنا أن العمل جار فى هذا الصدد."

الاستجابة: عولجت مسألة نوعية توثيق النظم عمسألة تحظى بالأولوية منذ منتصف عام ١٩٩٢ وذلك بعد الانتهاء من اغلاق حسابات الفترة المالية السابقة مباشرة. ويتوقع أن ينتهى الجزء الأكبر من هذه العملية قبل نهاية عام ١٩٩٣.

٣٧ (ج) "لابد من استعراض التوصيات المضمنة فى تقارير الخبراء الاستشاريين المختلفة، ورصد أى تقدم يحرز صوب تنفيذ البنود المعلقة عن عتب. وقد لاحظنا أن جميع التوصيات ذات الأولوية المتقدمة قد نفذت الآن، وأن من المقرر تنفيذ التوصيات المتبقية فى أسرع وقت ممكن عمليا."

الاستجابة: نفذت معظم التوصيات الواردة فى تقارير الخبراء الاستشاريين بشأن تحسين مستوى الأمن فى النظام. أما التوصيات المتعلقة بالاجراءات المحيطة بالنظام فقد جرى تحليلها، وسوف تنفذ ضمن السياق الأشمل للتوصيات المادرة عن استعراض التشغيل.

٣٧ (د) "وضع ترتيبات ملائمة احتياطية، ولاستعادة التشغيل لحماية المنظمة من عواقب أى توقف جزئى أو على للنظم."

الاستجابة : يجرى وضع خطة لاستعادة التشغيل وقت الكوارث. وتتمثل المرحلة الأولى فى تحليل التأثيرات على العمل، وقد انتهى تنفيذ هذه المرحلة، وسوف يتخذ قرار من الإدارة بشأن حجم التغطية التى ستنفذ. ويتوقع الانتهاء من هذه الخطة قبل أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣، وبعد ذلك التاريخ، ستتخذ الترتيبات ذات الصلة لإجراء التجارب عليها لبعض الوقت فى مكان خارج الموقع للتأكد من سلامتها.

٣٧ (هـ) "استعراض مدى كفاية عدد موظفى الحاسب الآلى المتمرسين لميانة النظام الجديد وتعزيزه، بغرض ضمان توفير الموارد الكافية لتلبية أى طلبات محتملة فى المستقبل".

الاستجابة : استخدم عدد من المبرمجين لفترات قصيرة لاستكمال فريق التطبيق الى أن تتخذ قرارات طويلة الأجل بشأن توصيات استعراض التشغيل.

٣٧ (و) "تعيين محاسبى نظم فى قسم الشؤون المالية من أجل تعزيز الخبرات الفنية فى واحد من المجالات الحيوية".

الاستجابة : أنشئت وحدة جديدة تضم ثلاثة من محاسبى النظم، ويجرى الآن شغل هذه الوظائف.

٣٧ (ز) "ضرورة إجراء تحليل كامل لتكاليف النظام مقابل منفعه، وبوجه خاص من أجل تحديد أى تكاليف ومنافع متوقعة فى المستقبل. ومن ثم ينبغى، فى ضوء نتائج هذا الاستعراض، دراسة مدى جدوى الاحتفاظ بنظام للوقت الحقيقى فى المدى الطويل، وينبغى أن يشمل التحليل:

- تقدير تحليلى للإجراءات الإدارية، ومستوى التوظيف اللازم لدعم النظام الجديد. ولا بد من توجيه اهتمام خاص للمجالات التى يتوقع أن تحقق أكبر الوفورات، ودراسة فرص تطبيق مجموعة حلول للنظام فى الحالات التى تعتبر فيها فعالة من الناحية التكاليفية،

- اجراء دراسة تحليلية لتكاليف تشغيل النظام الجارية لتحديد أى برامج أو عمليات تنقصها الكفاءة. ولربما عثفت هذه الدراسة عن تكاليف زائدة عن الحد فى بعض المجالات، بغض النظر عن أن المنظمة قد تعتبر أن اجمالى التكاليف الجارية مقبولا".

الاستجابة: أجرى استعراض تشغيلى لنظامى FINSYS/PERSYS فى أواخر ١٩٩٢ وأوائل ١٩٩٣. ونجم عن هذا الاستعراض تحديد لطبيعة المشكلات التى يعانى منها النظامان وحجمها، ووضع منهج مناسب لمعالجتها. وتشمل هذه الاستراتيجية تحقيق الاستقرار للنظام فى المجالات ذات الأولوية القصوى، ودراسة فرص تطبيق حزمة حلول للنظام فى الحالات التى تعتبر فيها فعالة من الناحية التكاليفية.

٣٨ - ورأى المراجع الخارجى أن هناك حاجة الى تحسين اجراءات ادارة المشروعات من أجل وضع نظم رئيسية عاملة بالحاسب الآلى وتعزيز هذه النظم. وينبغى توجيه اهتمام خاص للمجالات التالية:

(أ) "ينبغى، مع التطور السريع فى تكنولوجيا الحاسب الآلى، اجراء دراسة مستكملة لجميع الخيارات فى مرحلة التصميم، عما يتعين، على وجه الخصوص، دراسة امكانيات تكييف حزم البرامج الجاهزة المتوافرة تجاريا لتتفق واحتياجات المنظمة.

(ب) ينبغى اسناد الأولوية لوضع معايير أكثر شمولاً وملاءمة لاعداد مشروعات ادخال الحاسب الآلى الكبيرة وادارتها.

(ج) يتعين التوسع فى استشارة المستخدمين خلال مرحلتى تصميم النظام، واقامته من أجل الحصول على أكبر قيمة مضافة من مشروعات المستقبل.

(د) يتعين تطبيق معايير اختبار أكثر صرامة للحد من مخاطر تكرار مشكلات التنفيذ باهظة التكاليف التى شهدتها المرحلتان اللاحقتان من نظام FINSYS/PERSYS.

(ه) توفير معلومات منفصلة في الميزانية للتمكن من رصد التكاليف على نحو أدق وضبطها واعداد التقارير عنها".

الاستجابة: تقبل المنظمة هذه التوصيات وتتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذها ولاسيما في اطار خطة الحاسبات الآلية متوسطة الاجل، لضمان تطبيقها. وفيما يتعلق بتحسين معايير الاختبار، اتخذت الاجراءات بالفعل لاجراء التغييرات في نظامى FINSYS/PERSYS. وتغطي هذه المعايير الاجراءات والمستندات اللازمة لضمان اختبار التغييرات المطبقة على نحو كامل من جانب المحلل المسؤول عن تعديل النظام، ومن جانب المستخدم المشارك في عملية التحقق من سلامتها، وقبول نتائج التحقق قبيل بدء ادخال هذه التغييرات.

٤ - المسائل المالية وغيرها من المسائل

٤٢ (أ) "نظرا لاستمرار العجز في الاشتراكات المقدمة من الدول الاعضاء، اجريت عمليات اقتراض في ١٩٩٠-١٩٩١ عيبت المنظمة فوائد قدرها ١٦ مليون دولار، ونرى ضرورة زيادة عرض تفاصيل هذه الفوائد، على النحو الملائم، في الكشوف المالية في المستقبل".

الاستجابة: ترى المنظمة أن الاجراء الذي اتخذ بتعويض الفوائد من الايرادات المتنوعة يتفق مع منطوق قرار المجلس رقم ٨٠/٢. وعلاوة على ذلك، قدمت ملاحظة مرفقة بالكشوف المالية تفاصيل الفوائد التي تكبدتها المنظمة بالنسبة للاقتراض الداخلى والخارجى. أما في المستقبل، فان تكاليف الاقتراض، اذا كانت تمثل مبالغ كبيرة، سوف تبين بصورة منفصلة في كشوف الايرادات والمصروفات.

٤٢ (ب) "نوصى المنظمة بأن تدرس ادخال شكل من أشكال بيانات التدفق النقدي في الكشوف المالية. ونلاحظ أن الفريق العامل الخاص بمعايير المحاسبة الموحدة في منظومة الامم المتحدة، والذي تشترك فيه المنظمة، يدرس ادخال بيان يوضح التغييرات في الموارد المالية".

الاستجابة : تتضمن التقارير المالية المقبلة للمنظمة عسفا منفصلا يبين التغيرات فى الموارد المالية .

٤٢ (ج) "نلاحظ أن المنظمة لديها حسابات مصرفية نادرا ما تستخدمها، ولذا نوصى المنظمة بأن تراجع مدى احتياجها لعدد من الحسابات المصرفية، وتعمل على دمج عدد من الحسابات المنفصلة التى تديرها المكاتب الميدانية الآن."

الاستجابة : علاوة على الاستعراض الجارى حاليا، يتوقع أن يودى ادخال الاتصالات المصرفية الالكترونية فى اواخر عام ١٩٩٢ الى خفض عدد الحسابات المصرفية للمنظمة فى المقر الرئيسى بدرجة عبيرة. عما يجرى استعراض الاحتياجات من حسابات السلف الخاصة بالمشروعات، والمكاتب الميدانية. وفى هذا الصدد، تجدر الاشارة الى أن هناك فى بعض الحالات، حاجة الى أكثر من حساب واحد لتلبية القواعد المصرفية المحلية مع ضمان تلبية احتياجات تشغيل المشروعات بفعالية.

٤٢ (د) "يحتاج عدد من البنود الواردة فى حسابات الدفع والقبض الى المزيد من الفحص والمتابعة والتمحيص قبل نهاية الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣. عما نوصى المنظمة باتخاذ الخطوات لتعزيز الضوابط على حسابات الدفع والقبض".

الاستجابة : كما أشار المراجع، فان هذا المجال من المجالات التى ظهرت فيها الكثير من المشكلات أثناء تنفيذ نظامى FINSYS/PERSYS. ولم يتسن للأسف حل جميع مشكلات النظام، أو ادخال التعزيزات اللازمة فى هذا المجال. ولذا فان الأسلوب الذى اتبع تمثل فى تشغيل أفرقة مهمات صغيرة لتحليل وتسوية حسابات القبض والصرف التى تتضمن أكبر حجم للمعاملات والمبالغ.

٤٢ (هـ) "اننا نعلق أهمية كبيرة على استمرار نظام موثوق به ومنتظم لتقديم التقارير المالية الى الجهات المتبرعة بحسابات الامانة ونرحب بالخطوات التى تتخذها المنظمة لعلاج التدهور الذى شهدته عملية اعداد التقارير والتى حدثت أساسا خلال عام ١٩٩٠".

الاستجابة : يعتبر هذا المجال من المجالات التي تحقق فيها قدر عبير من التقدم. فالتقارير تقدم الآن في وقتها السليم. فعلى سبيل المثال فان التقارير الموجزة الخاصة بعام ١٩٩٢ قدمت الى الجهات المتبرعة خلال ابريل/نيسان ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، فانه مع التحسينات المستمرة التي شهدتها مهارات الحاسب الالى يتحقق الآن تقدم أيضا في مجال وضع التقارير المفصلة لتلبية احتياجات الابلاغ الخاصة لدى الجهات المتبرعة.

٤٢ (و) "اننا نرحب بالتأكيدات التي قدمتها المنظمة بأن حسابات مجمع السلع والخدمات سوف تقدم في المستقبل للمراجعة الخارجية في توقيت أفضل عن السابق. ونوصي بأن تخضع الاجراءات الخاصة بتحديد المستويات الملائمة للنقل الى الاحتياطات لقدر أكبر من تقديرات الادارة العليا في المنظمة بعد التشاور مع لجنة المالية خلال الفترة الفاصلة بين دورات المؤتمر العام للمنظمة."

الاستجابة : يعرض الآن على المؤتمر مشروع قرار يهدف الى منح الادارة العليا، بالتشاور مع لجنة المالية، قدر أكبر من حرية التقدير لدى توزيع الاموال ونقل أية ارباح صافية لمجمع السلع والخدمات لدى المنظمة في المستقبل. وعلاوة على ذلك يتوقع، مع ادخال نظام المحاسبة الكمبيوترى خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٣، أن تكون حسابات مجمع السلع والخدمات جاهزة للمراجعة في غضون مارس/آذار من كل عام.

٤٢ (ز) "كشف استعراض أجرى لسجلات الجرد عن أن دقة هذه السجلات قد تأثرت نتيجة للتأخير في وصول التأكيدات من المكاتب الميدانية بشأن عمليات التسلم أو التصريف. ونوصي بمراجعة حالة المخزونات الخاصة بحسابات الامانة التي تقدر بمبلغ ٣ ملايين دولار والتي صنفت على أنها "نقلت ملكيتها الى الحكومات".

الاستجابة : أدى ادخال عمليات "اظهار" استثمارات نقل الملكية غير المرتجعة على الحاسب الالى الى تيسير الاستعراض المنتظم، والمتابعة لعمليات نقل المعدات المعلقة، ومن ثم التمكين من اغلاق المشروعات القديمة. كما أدت المتابعة الآلية لتقارير

الجرد السنوية غير المرتجة الى تحسين عملية رصد نتائج الجرد غير المستكملة. وقد اتخذت الاجراءات لشطب المخزونات البالغ قيمتها ٣ ملايين دولار الخاصة بحسابات الامانة والتي صفت على أنها "نقلت ملكيتها الى الحكومات" من سجلات الجرد.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٥ - ترد توصيات المراجع الخارجى بشأن الانشطة الممولة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي فى الفقرات ٢١ و ٢٣ و ٢٧ من الوثيقة 93/6 C. ويمكن ايجاز التوصيات والاجراءات التى اتخذتها المنظمة فيما يلى:

شؤون الادارة

٦ - سفن الصيد المستخدمة لأغراض البحوث والتطوير والتدريب

٢١- ".... وقد أوصينا بضرورة أن تسعى المنظمة فى المستقبل الى تحديد أسعار بيع الأصول بطريقة مستقلة مما ينتظر أن يحقق لها أرباحا تزيد على ٢٥ ٠٠٠ دولار. وفى حالة ثانية، تأثر عائد البيع بحركة معاكسة فى أسعار الصرف. وقد أوصينا بضرورة أن تكون المبيعات، حيثما أمكن، بعملة صعبة وبسعر صرف يحدد سلفا".

الاستجابة: تنفذ المنظمة هذه التوصيات خلال عملية بيع السفينة الاخيرة من سفن مجمع مmaid الأسماك المشترك بين البرنامج والمنظمة. فقبيل ارساء العطاء، أجريت عملية التفتيش المستقلة بواسطة احدى شركات بناء السفن المحلية. ولم يبرم بعد اتفاق البيع.

٧ - خطة الاستخدام التعاونى للسفن

٢٣ - "وقد لاحظنا أن المنظمة تجرى استقراءات بشأن الطرق الكفيلة بتحسين نوعية قاعدة البيانات، وتعمل باستمرار على زيادة عدد السفن المستأجرة. ورحبنا بهذا الاتجاه، لأننا نعتقد أن نجاح تنفيذ خطة الاستخدام التعاونى للسفن يستلزم تحديث المعلومات

المتاحة عن التفاصيل المتعلقة بالسفن ومدى توافرها، والا تعرضت
ممدقية الخطة للخطر. عما أوصينا بضرورة أن تبحث المنظمة في
امكانية الاستفادة من الاستخدام التجاري لقاعدة البيانات".

الاستجابة: استكمل هذا المشروع من الناحية العملية في ديسمبر/كانون
الأول ١٩٩٢. وأصبحت المسؤولية عن جميع قواعد البيانات
المتصلة بهذا الموضوع، والاحتفاظ بصورة مستمرة وتحديثها تقع
على عاتق البرنامج العادي للمنظمة اعتباراً من يناير/كانون
الثاني ١٩٩٣. وسوف نقتصر أهمية قواعد البيانات بالنسبة
لموردى المعدات على مايلي (١) اسم وعنوان المعاهد المعنية
(٢) وجود سفن معينة. وفي علا الحالتين، ستتوافر البيانات في
معظم المكتبات، ولن تكون بمثابة سلعة قابلة للاستغلال من
الناحية التجارية فيما يتعلق بالموردين.

٨ - المسائل المالية وغيرها من المسائل

٢٧ (أ) "يسرنا أن نلاحظ اجراء المنظمة لسلسلة من الاستعراضات بشأن
الالتزامات القائمة. والمجال مفتوح لتعزيز هذه الاجراءات لتجنب
الحاجة الى ادخال تعديلات على المراجعة في المستقبل، ونوصى
بالمزيد من أعمال المراقبة على أداء نظام المحاسبة باستخدام
الحاسب الآلى فى المنظمة".

الاستجابة: يطبق، فى ضوء النتائج التى توصل اليها المراجع بشأن
التزامات المنح، اجراء جديد لضمان التوزيع السليم لموارد
الميزانية على فترة المشروع، ومن ثم توفير قاعدة أكثر دقة
لالتزامات الخاصة بالمنح. وقد شرع فى اعداد تقارير جديدة
لابراز الارصدة القديمة، ومساعدة الأمرين بالمصرف على رصد
الالتزامات. وستراعى التوصية الخاصة بتحسين وسائل تجميع
الالتزامات فى نهاية العام فى التطورات القادمة.

٢٧ (ب) "مطابقة السجلات المحاسبية للمنظمة مع السجلات التى يحتفظ بها
برنامج الأمم المتحدة الانمائى لم تستكمل فى الوقت المناسب أثناء
الفترة المالية ١٩٩٠-١٩٩١ وذلك أساسا نتيجة الأولوية القموى

التي أسندت للأعمال التي نجمت عن المعوبات التي تواجه تشغيل نظام المحاسبة الجديد العامل بالحاسب الآلى. ونوصى بإجراء عمليات المطابقة هذه بدقة فى المستقبل.

الاستجابة : أسندت الأولوية لإجراء المطابقة الفورية لكشوف الحساب التشغيلى الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائى. وعلاوة على ذلك، يجرى الآن استخدام شكل محسن من أوراق العمل لتيسير عمليات المطابقة.

٢٧ (ج) "كان ادخال تعديلات أثناء المراجعة على مبالغ تصل الى ١٥ مليون دولار من أصل الرصيد النقدي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لدى المنظمة ضروريا. ولتجنب اللجوء الى مثل هذه التعديلات مرة أخرى، نوصى بضرورة التزام الدقة المتناهية لدى اعداد مشروع الحسابات ومستندات العمل المؤيدة له".

الاستجابة : جرى تعزيز الاجراءات لضمان مراجعة أوراق العمل والموافقة عليها من جانب الموظفين المهنيين الذين يتحملون أيضا مسؤولية ضمان أن الاجراء الذى اتخذ يتفق وقواعد المطابقات المعمول بها منذ فترة طويلة.

٢٧ (د) "كشف استعراض سجلات قوائم الجرد أن دقة المعلومات الواردة فى هذه السجلات تتأثر بسبب تأخير وصول تأكيدات من المكاتب الميدانية بتسلم البنود المعنية أو التصرف فيها، وأن الحاجة تدعو الى تحديث الاقسام المتعلقة بالموجودات فى مجموعة التعليمات الادارية. ونوصى بضرورة اعادة النظر فى المخزونات المحددة بقيمة ٤٣ مليون دولار، والتي صنت على أنها «نقلت ملكيتها الى الحكومات".

الاستجابة : كما أشير فى الاستجابة للفقرة ٤٢ (ز) أعلاه، أجريت تحسينات على نظام الحاسب الآلى لتيسير عمليات المراجعة واتخاذ الاجراءات. كما جرى تحديث الاقسام المتعلقة بإدارة المخزونات ورفع التقارير عنها فى مجموعة التعليمات الادارية. واتخذت الاجراءات لشطب مخزونات قيمتها ٤٣ مليون دولار صنت على أنها "نقلت ملكيتها الى الحكومات" من سجلات الجرد.

٢٧ (هـ) "ونلاحظ أن التوقيع على اتفاقية جديدة يجرى بموجبها تحديث الأحكام العامة وشروط تقديم المساعدة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى المنظمة لم يتم حتى الآن. واننا لعلى يقين من أن التوقيع سيتم عما قريب على النص الجديد للاتفاقية بعد ادخال بعض التعديلات المقترحة من قبل المنظمة، والتي يعكف برنامج الأمم المتحدة الانمائي على دراستها فى الوقت الحاضر".

الاستجابة : وقعت المنظمة «الاتفاقية الموحدة الأساسية لوكالة التنفيذ» مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي فى ٢٧/٤/١٩٩٣.

